

# مستقبل طارق صالح في اليمن ما بعد الحرب مليء بالعقبات

## رفض أي دور لأسرة صالح وقلّة الخبرة ومأزق الحاضنة الشعبية عوامل تحدّد نجاح مشروع المقاومة الوطنية



بداية مرحلة جديدة

### من هو طارق صالح

- قائد عسكري سابق تولى قيادة الحرس الخاص لعنه الرئيس الراحل علي عبدالله صالح
- تم تعيينه في العام 2012 ملحقاً عسكرياً لليمن في ألمانيا
- قاتل إلى جانب الحوثيين منذ اندلاع الحرب في مارس 2015 وحتى مقتل عمه في ديسمبر 2017
- أسس قوة تدعى المقاومة الوطنية في 2017 تضم أعضاء سابقين من الحرس الجمهوري والخاص
- أعلن في مارس 2021 عن تأسيس مكتب سياسي للمقاومة الوطنية

أنه أكثر ميلاً لنهج عمه الرئيس الراحل المتشبهت بالوحدة اليمنية بوصفها أحد أهم إنجازاته.

ويرى مراقبون أن علاقة طارق بالمجلس الانتقالي الجنوبي التي تقوم كما يبدو على قاعدة العداء للأخوان، علاقة لا تحمل مقومات صمودها لفترة طويلة وإنها قد تشهد تغيراً مفاجئاً على وقع أي تحولات إقليمية في الملف اليمني، في ظل التحفّز الذي يبديه معظم أعضاء الكون الذي يقوده طارق ضد المطالبين بانفصال الجنوب، وهو ما يضعه خصماً محتملاً للمجلس الانتقالي على المدى المتوسط والبعيد، بعد أن ظل يحرص على تقديم نفسه كشخصية متحررة من أي التزامات محلية أو إقليمية تتجاوز نهج المعلن في معاداة المشروع الحوثي ووصايا عمه الراحل.

وتلقى هذه المعضلة في التحالفات بظلالها على ما هو أبعد من علاقة «المقاومة الوطنية» بالمجلس الانتقالي الجنوبي، حيث أن القسم الأكبر من القوة الضاربة التي لعبت الدور الرئيسي في تحرير مناطق الساحل الغربي وهي «قوات العمالة الجنوبية» التي يمكن تصنيفها في خانة الحلفاء المرشحين، لتسبب أضراراً تتعلق بالانتماء الجوهري لهذه القوات والأخر بتوجهاتها الأيديولوجية ذات الطابع السلفي.

ومع غياب أي أساق حقيقية للتحالفات القائمة حالياً بين طارق وعدد من المكونات والقوى اليمنية، بما فيها أجنحة المؤتمر في الرياض وصنعاء، تلوح نذر مواجهة قائمة مع مؤسسة الشرعية التي لم يلتحق بها طارق ولم يرفض الاعتراف بها في نفس الوقت، وهي المواجهة التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها أو عكس خسائرها شعبياً أو عسكرياً كما حدث مع المجلس الانتقالي الجنوبي، بالنظر للجانين الاستراتيجي بين الملقين وغياب الحاضنة الشعبية لمشروع طارق وعدم قدرته على تقديم نموذج جامع يمثل الشمال على الأقل مع تسارع ملفت للأحداث والتدابير لا يمنح صالح متسعاً من الوقت والقوة لتغيير نتائج هذه المعادلة الصعبة لصالحه.

ويبدو وجود قيادة قوات المقاومة الوطنية ومكتبها السياسي في مدينة المخا التابعة لمحافظة تعز نقطة ضعف أخرى عمل خصوم صالح على اللعب على وترها عبر خطاب إعلامي مركز يرفض هيمنة أحد أفراد أسرة صالح على الرثة الاقتصادية البحرية الوحيدة لمحافظة تعز ذات التاريخ الطويل والحافل بالخصام مع الرئيس الراحل والتي لعبت دوراً حاسماً في إنهاء حكمه.

### تحالفات عابرة

في محاولة لخلق صورة نمطية جديدة تخدم مشروعه وطموحاته السياسية، سعى طارق عبر آلة إعلامية نشطة ومدعومة جيداً إلى خلق خطاب جديد لطمأنة المتخوفين وتهنئة الخصوم واستقطاب تيارات أخرى متضررة من الانقلاب الحوثي على قاعدة البحث عن المشتركات.

وعلى قدر فشل هذا الخطاب المفرط بالمخالفة في تغيير مخاوف الأعداء التاريخيين، تسبب في حالة من اللبس في أدبيات الخطاب الإعلامي التقليدي لحزب المؤتمر الذي برز منذ 2011 وعمل إلى اتخاذ موقف جدي صارم من التيارات الإسلامية التي شاركت في تقويض سلطة الرئيس صالح وحزبه.

ومع مساعي استرضاء القوى الشمالية التي تقف في الجهة المغايرة، لم يتغير الخطاب الإعلامي إزاء القوى الجنوبية التي باتت اليوم الحليف الأبرز لطارق الذي تحاشى الإفصاح عن موقفه من «القضية الجنوبية»، في الوقت الذي تؤكد الشواهد والمعطيات

أما الأمر الآخر الذي يحلو لخصومه السياسيين وخصوصاً من حزب الإصلاح إثارته في كل مناسبة فهو تاريخه السابق في القتال إلى جانب الحوثيين منذ اندلاع الحرب في مارس 2015 وحتى مقتل عمه في ديسمبر 2017 لتبدو التحولات التي قادته من طرف إلى آخر مجرد ردة فعل وانتقام شخصي.

ويرى قطاع عريض من المناوئين لطارق أن دوره كمنافٍ للحوثيين انتهى قبل أن يبدأ عبر توقف المواجهات في الساحل الغربي على إثر توقيع اتفاق السويد بين الحكومة الشرعية والحوثيين في 2018 أي بعد أكثر من عام من مواجهة الحوثيين الذين قاتل طارق إلى جانبهم.

### مأزق الحاضنة الشعبية

مأزق الحاضنة الشعبية والبعيد الجيوسياسي، هي إحدى أبرز العوائق التي تهدد مستقبل المشروع الذي يحمله طارق على عاتقه، وخصوصاً أن توقف المواجهات العسكرية منذ التوقيع على اتفاق السويد منع طارق من الوصول إلى مناطق يمكن أن تشكل بيئة جيوسياسية مناسبة لدعم تطاعته، مثل محافظة إب على سبيل المثال التي ينحدر منها القسم الأكبر من قواته العسكرية.

وقد أدرك خصوم العسكري الشباب نقطة الضعف العميقة تلك وعملوا على تعزيزها من خلال تحريك البعد المناطقي والمظلومية التاريخية في الساحل التهامي الذي ينظر إليها عادة كضحية لحالة تهيمش اجتماعي وسياسي ممنهج مارسها المركز خلال قرون طويلة.

انخرطت في الاحتجاجات التي قادت في نهاية المطاف لإنهاء سلطة الرئيس الراحل وأفراد أسرته المتنفذين في الدولة.

وفي مقدمة هؤلاء قائد قوات علي عبدالله صالح الخاصة وحارس بوابته الذي يتهم عادة بأنه المسؤول المباشر عن تصدع بعض التحالفات القديمة التي نسجها الرئيس الراحل مع بعض مراكز القوى بعد توليه الحكم، ومنها القائد العسكري علي محسن الأحمر الشريك غير المعلن في إدارة الدولة الذي أصر قائد الحرس الخاص لصالح على تفتيش موكبه ذات يوم بالكلاب البوليسية قبل السماح له بدخول القصر!

ويجتمع طيف سياسي واسع سواء داخل الشرعية أو خارجها في الحساسيات المغرطة من أي دور سياسي قادم لأسرة صالح، ويأتي في مقدمة هؤلاء تيارات الإسلام السياسي بما في ذلك الإخوان والحوثيين وحتى التيارات اليسارية والقومية اليمنية التي كانت جزءاً من كتلة «المشترك»، في مقابل حماسية منغلقة النظير تبديها القاعدة الشعبية لحزب المؤتمر الشعبي العام وأنصار الرئيس الراحل لعودة أحد أفراد عائلته لمواجهة المشهد السياسي من جديد.

وبين رفض المناوئين وتعصب الانصار، يظل السؤال الملح في هذه المرحلة، عن مدى قدرة العميد طارق على لعب مثل هذا الدور وإدارة الجنحين العسكري والسياسي لتركة الرئيس السابق وحزبه وطموحاته وأمال انصاره.

من أبرز التحديات التي تواجه طارق، كما تحكي تفاصيل المشهد اليمني، قلة خبرته السياسية، حيث كان ينظر إليه طوال السنوات الثلاث

الأخيرة التي قضاها في مواجهة الحوثيين بأنه النزاع العسكرية لابن عمه أحمد علي عبدالله صالح، وهو الأمر الذي انتفى بعد إعلانه عن نفسه كزعيم سياسي إلى جانب قيادته العسكرية لقوات المقاومة الوطنية في الساحل الغربي.

تؤشر تحركات طارق صالح في الآونة الأخيرة، خاصة بعد تأسيس حامل سياسي للمقاومة الوطنية، على إصرار العسكري الشاب على حجز مكان له في اليمن الجديد بعد انتهاء الحرب. وعلى الرغم من محاولاته لخلق صورة نمطية مغايرة تخدم مشروعه وطموحاته السياسية عبر آلة إعلامية فإنه اليوم أمام مجموعة من العقبات التي تقف في طريق تحقيق ما يصبو إليه.

ويكاد حديث طارق يكون الأول سياسي يمني عن مجلس رئاسي يتولى إدارة الفترة الانتقالية، يرجح أن يكون من خمسة أشخاص كما جرى العرف السياسي في مرات سابقة، كما يعد إشارة مبكرة إلى رغبة العسكري الشاب المنحدر من عائلة حكمت اليمن لثلاثة عقود في حجز مقعد في اليمن ما بعد الحرب.

ويأتي ذلك على اعتبار أن القوة العسكرية التي يتولى قيادتها في الساحل الغربي لليمن، والتي تم تعزيزها مؤخراً بمكتب سياسي رديف، هي المرشح الأكثر استحقالاً لتركة الرئيس الراحل السياسية وحزب المؤتمر الشعبي العام المنقسمة قيادته بين أطراف ودوائر الصراع والمصالح. وتعزز هذه المواقف من جدية المشروع الذي يقوده طارق، صاحب التاريخ السياسي الذي قد يكون بدأ حرفياً مع إعلان المكتب السياسي للمقاومة الوطنية في 25 من مارس الماضي، كما تؤكد على رغبته في إدارة تركة عمه ورصيده الشعبي، بعد أن حسم ابنه السفير أحمد علي عبدالله صالح موقفه بالانضمام لحزب المؤتمر الخاضع لسيطرة الحوثيين الذي أصبح نائباً لرئيسه، مع استمراره في نهج التحفظ عن إرسال أي إشارات سياسية للعب دور في مستقبل اليمن.

### أعداء شرسون

بعد أن باتت طموحات العميد طارق بادية للعيان في لعب دور سياسي حاسم خلال المرحلة القادمة من تاريخ اليمن، تبرز تساؤلات جوهرية حول الأفق الحقيقية لهذا الدور، بعيداً عن رغبات الإلغاء التي تبديها أطراف لا تخفي رفضها لأي دور مزعوم قد يلعبه بوصفه امتداداً لمرحلة سابقة تم طيها شعبياً، كما تؤكد القوى التي

### صالح البيهاني صحافي يمني

عدن - لم تمر سوى فترة وجيزة منذ إعلان العميد طارق صالح قائد المقاومة الوطنية في الساحل الغربي لليمن عن تشكيل زراعته السياسية، حتى باتت إطلاقاته الإعلامية أكثر انفتاحاً، وجرأة في التعبير عن مشاريعه وطموحاته التي كانت تقتصر على هزيمة الحوثي واستعادة الدولة.

### الحل السلمي للأزمة، وفق رؤية طارق صالح، يتطابق مع مضامين «خطة كيري» التي رفضتها الحكومة الشرعية في 2016

غير أن التصريحات التي نقلتها وسائل الإعلام التابعة للمقاومة الوطنية، على لسان قائدها، خلال لقاء افتراضي جمعه بالسفير الهولندي لدى اليمن، كانت الأكثر وضوحاً، رغم عدم إثارتها للكثير من الجدل الذي ألقه المشهد الإعلامي اليمني في تعامله بالغ الحساسيات مع مواقف وتصريحات أقرباء الرئيس الراحل علي عبدالله صالح.

وتضمنت التصريحات المنسوبة لطارق صالح، ما تبدو كملامح مشروع مكتبه السياسي الذي أعلن عنه قبل ذلك، من دون أن يتم الإفصاح عن قوام هذا المجلس وهياكله التنظيمية ونظامه الداخلي. ووفقاً لوسائل الإعلام تلك اعتبر طارق أن «الحل السلمي للأزمة يحتاج لإطلاق النار برقابة دولية وتبادل جميع الأسرى والمختطفين، ثم الاتجاه في مسارين متزامنين للحل هما المسار السياسي والأمني، واختيار مجلس رئاسة وحكومة تكنوقراط تدبر الدولة في فترة انتقالية من عامين، ثم الاتجاه لانتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية». وهذه الرؤية هي نفس مضامين ما يعرف بـ«خطة كيري»، التي تقدم بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري ورفضتها الحكومة المعترف بها دولياً والتحالف العربي في 2016.

## استراتيجية القضاء على الجوع تعد بمجاعات أكبر مستقبلاً

ولكن التحديات التي تقف أمامه تظل قائمة، حيث لا يزال 800 مليون شخص يعانون الجوع، وإذا كان اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة مدعاة للتفاؤل، فإن استمرار الصراعات في سوريا واليمن والاضطرابات في دول مثل السودان والعراق ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وأماكن أخرى من العالم، يعطي انعكاساً قاتماً.

ومثلما يسعى البرنامج ويريد مساعدة الضحايا أو من يعانون من ويلات الحروب والنزاعات، فإنه يعمل مع الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الآخرين والوكالات الإقليمية لمنع المزيد من المعاناة. ومع ذلك تبقى هناك العديد من الثغرات التي تكون فيها الدول المانحة متسبباً فيها، وبالتالي تخير انتقادات المنظمات الدولية.

وكان الاتحاد الدولي للصليب الأحمر قد ذكر في تقرير حديث أن أفريقيا كنموذج لتفاقم المجاعات تعاني منذ فترة طويلة من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن عوامل كثيرة كالصراعات وانعدام الأمن وانتشار الجراد ونقص الأمطار والعوامل المناخية وعدم استقرار السوق والكوارث التي تسهم في انخفاض إنتاج الأطعمة الغذائية وإمكانية الوصول إليها.

174

مليون إنسان في 58 دولة يواجهون الموت لنقص الغذاء نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية

وتستهدف أجندة أهداف التنمية المستدامة القضاء على انعدام الأمن الغذائي بحلول 2030، لكن خبراء يرجحون بقاء الكثير من الجوع في العالم بحلول ذلك التاريخ إذا لم يتم إعادة هيكلة منظومات الغذاء في مرحلة أولى، والتقليص من النفقات التي تذهب في أوجه أخرى مدمرة. ومن دون جهود إضافية لنشر التنمية الملحة للفقراء وتقليص عدم المساواة وتعزيز الحماية الاجتماعية، فإنه سيكون هناك أكثر من 600 مليون شخص يعانون من نقص التغذية بنهاية العشرية الحالية، بل إن التراجعات تؤكد أن معدل التقدم الحالي غير كاف للغذاء على الجوع حتى بحلول عام 2050.

ويعد برنامج الأغذية العالمي، الذي نال جائزة نوبل للسلام في 2020، أكبر منظمة إنسانية لمكافحة الجوع في العالم، فعندما تقع الكوارث، يسارع بالتدخل ويوازن سريعاً بين الخيارات، وعندما يعجز عن فعل ذلك، فإنه يعمل بلا كلل من أجل دعم تعزيز التغذية والأمن الغذائي، وهو يتمتع بحضور ميداني راسخ، وفهم عملي منقطع النظير للاحتياجات الغذائية.

بزيادة يومية بسبب الحروب والكوارث الطبيعية. وتشير أحدث الأرقام التي ساققتها منظمة غير حكومية معنية بمساعدة الناس حول العالم الثلاثاء، إلى أن 174 مليون شخص في 58 دولة يواجهون خطر الموت بسبب سوء التغذية أو نقص الغذاء، وأن هذا العدد سيزداد في الأشهر القادمة إذا لم تخصص الدول المانحة 5.5 مليار دولار، الذي طلبته وكالات الأمم المتحدة بشكل عاجل لإنقاذ 34 مليون شخص من المجاعة.

وهذه الدعوة تأتي دعماً للنداء الذي أطلقه برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، اللذين طلبا هذه الأموال الإضافية لعام 2021. وقد اعتبرت هذه المنظمات غير الحكومية أنه يكفي تخصيص ما يعادل 26 ساعة من الإنفاق العسكري العالمي للتمكين من جمع هذا المبلغ. وفي الوقت الحالي، تم التعهد بدفع 5 في المئة فقط من المبلغ الإجمالي البالغ 7.8 مليار دولار، الذي طلبته الأمم المتحدة لعام 2021 من أجل ضمان الأمن الغذائي. وفي نهاية عام 2020، قدرت الأمم المتحدة أن 270 مليون شخص حول العالم يعانون من الجوع أو لا يحصلون على قدر كاف من الطعام.

